

إسقاط الدولة العثمانية بين الأسباب الداخلية والخارجية

محمد غل

باحث في الشئون التركية

ملخص الدراسة

تعتبر الدولة العثمانية واحدة من الدول التي وُلدت فتية في جسمها وعقلها، وكبرت بقبيلتها وأنصارها وشعبها، وتمسكها بدينها الصافي الذي كان يمثل عقلها الفعّال، فكبرت قوتها وتوسعت جغرافيتها وامتدت أطرافها، حتى تحولت من إمارة صغيرة إلى إمبراطورية تهابها الدول العظمى، ثم بدأ الضعف يدب في جسمها، ويتعطل عقلها عن الفعل، أو يتم الضغط عليه من الدول الأوروبية لتعطيله أو استبداله بعقل أوروبي وحداثة مقلدة للغرب، فكان التدخل الخارجي أحد أسباب ضعف الجسم والعقل معًا، فانهارت الدولة العثمانية بسبب ضعفها، وعدم قدرتها على علاج ذاتها، وبسبب الضغوط الأوروبية المتواصلة لإرهاق الدولة ثم الانقضاض عليها عسكريًا في الحرب العالمية الأولى والقضاء عليها، ومواصلة العمل الدءوب للحيلولة دون عودتها جسمًا واحدًا ولا عقلاً موحدًا.

ويمكن القول بأن الخلافة العثمانية على عظمتها كدولة عظمى واكبت الحدث الدولي بكل مقوماته وأبعاده السياسية والعسكرية، وحققت النجاحات المتوالية في هذا المجال، وفرضت قوتها ودورها على المسرح الدولي، ولكنها لم تكن تواكب ذلك بالتجديد الرسالي الذي يصاحب حركة الفتوحات، على النمط الرسالي الذي واكب الفتوحات الإسلامية في القرون الأولى، وربما تكون هذه المسألة من القضايا التي تحتاج إلى دراسة واسعة ومعمقة في معرفة مكانة الرسالة الإسلامية مع الفتوحات العثمانية.

إن نسبة دخول الناس الأوروبيين الذين دخلوا الإسلام في ظل الفتوحات العثمانية هي قليلة جدًا بالنظر إلى الجهود العسكرية التي بذلتها الخلافة العثمانية في عملية فتح تلك البلدان، وكأن الجهود الفكرية والاجتهادات الدينية لم تكن بنفس القدر أو التناسب مع الجهد العسكري المبذول، وقد يكون ذلك من أسباب ضعف الدولة في العصور التالية؛ لأنه أثّر على ثبات الدولة في تلك البلدان فكريًا، فوق إرهاقها في الفتوحات المتكررة لتلك البلدان؛ لأنها كانت ترتد على سلطان الدولة كلما سنحت لها الفرصة بذلك.

إن أهمية دراسة انهيار الدول تكمن في القدرة على النجاة من هذا الوقوع الدنيوي والأخروي، فلا تسقط دولة ولا يتم تداول حالها بين الناس، إلا بعد أن تكون قد دخلت في المخالفات الأخلاقية والمظالم الاجتماعية والاستبداد السياسي، بحيث يصبح استمرارها ثقيلاً على أهلها، فالعبرة الأولى: أن لا تقع الأمم فيما وقع فيه غيرها من أمراض السقوط والانهيار، ولنتذكر جيدًا أن (مَن لا يجدد لا يتجدد).

وعلى صعيد الدولة العثمانية خصوصًا؛ فإن من الأهمية أن يعلم المسلمون أنهم ليسوا خارج حركة التاريخ، وأنهم ليسوا فوق السنن الإلهية في تغيير الأقوام والأمم، صعودًا هبوطًا، فالقضاء على الدولة العثمانية درس ماثل أمام المسلمين، بأنهم والدول البشرية سواء، فلا دوام لمن يوقف التفاعل مع مستجدات عصره، ولا بقاء لمن يسبقه عدوه إلى مكامن القوة المادية وأسبابها المعرفية والعلمية والصناعية والتكنولوجية والعسكرية.



إسقاط الدولة العثمانية بين الأسباب الداخلية والخارجية

محمد غل

باحث في الشئون التركية

تمهيد:

اعترفت الدولة العثمانية لأول مرة في تاريخها بشـكل رسـمي بهزيمتها أمام أوروبا المسيحيَّة، عقب الاتفاقية الشـهيرة التي عُقدت بين الإمبراطوريتين الألمانية والنمسـاوية في مدينة كارلويتز Karlowitz، فقد شـكّلت هذه الاتفاقيـة منعطفًـا حاسـمًا في التاريخ السياسـي للدولة العثمانية التـي كانت تمثل العالم الإسـلامي آنذاك، ونتيجة لذلك أنهت المعاهدة التي عقدت سنة ١٦٩٩م فترة طويلة من الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية مع الإمبراطورية النمسـاوية، وقد تسـببت هذه الاتفاقية في إحداث صدمة كبيرة لقادة الدولة العثمانية وشيوخها ومفكريها وسائر أفراد المجتمع.(١)

فقد ربط بعض أبناء المجتمع العثماني في ذلك العهد بين هذه الهزيمة وبين ابتعاد الدولة العثمانية عن تطبيق الشـريعة الإسـلامية، بينما ربط بعض المفكريـن والتنويريين وبعض رجال الدولة هـذه الهزيمة بطبيعة النظام التقليدي الذي عجز عن مواكبة التطور، الذي اتصفت به الدولة العثمانية، فقد أفضى ذلك إلى التفكير بضرورة متابعة التطورات والإصلاحات الحاصلة في الغرب.(٢)

لم يتأخر المصلحون والمفكرون في إدراك هذه التطورات، ولو أن هذا الإدراك قد اقتصر في بداية الأمر على فئة ضئيلة من الإداريين العثمانيين الذين تنبهوا في وقت مبكر من القرن السـابع عشـر إلى أمرين مترابطين، وهمـا: تدهـور أوضاع الإدارة والاقتصاد في الدولة العثمانية، وهو ما أشـار إليـه اثنان من العاملين في الإدارة السـلطانية، كاتب شـلبي (حاجي خليفة) ١٦٠٩-١٦٥٧م وقوجي بيك، في النصف الأول من القرن السابع عشر، وذلك من خلال رسـائل موجهة إلى السـلطان(٣)، كما أن المتنوِّرين العثمانيين أدركوا أن الدول والممالك الأوروبية المختلفة، وبالرغم مما تبديه من ضعف عسكريٍّ نسبي أمام الجيش والأسطول العثمانيين، فإن هذه الدول بدأت تطور فنونها وإدارتها وبحريتها وتجارتها، بحيث إن الوقت سيمضي سريعًا، وستتمكن من ارتياد البحار البعيدة، وتحيط بدول الإسلام.

و«إن ما نجم عن اتفاقية (وسـتفاليا) عام ١٦٤٨م من نظام للعلاقات الدولية على المسـتوى الداخلي لأوروبا، والذي أسّس النظام الدولي الحالي، كان يستند إلى أسس مختلفة عن الأسس التي اعتمد عليها النظام العثماني متعـدد القوميات، ويحكم أجزاء كبيرة من أوروبا الشـرقية، وبذلـك أصبحت الدولة العثمانية في موقع مجابهة

(1) SHAW, Stanford: Between old and new. The ottoman empire under sultan selim III (1789-1807) Harvard 1971.Vol.1.p.224.
(2) KARAL,E.Z: La transformation de la turquie d'un empire oriental enun état moderne.J.W.H.(1958).P.430.
(3) Canon de sultan suleiman 11 representé sultan murad IV pour son instruction, Paris MOCCXXV Paris pp. 163-218.

مع هذا الحوض الحضاري المختلف، وقد نتج عن هذه المواجهة قوى أثرت على علاقة الإرث السياسي العثماني - التركي مع النظام الأوروبي».[1]

والحق أن العثمانيين الذين كانوا يمثلون الدولة العثمانية الكبرى في ذلك العصر، لم يشعروا بأن العالم قد تغير حقيقة إلا بعد الهزيمة المنكرة في السنة الأخيرة من القرن السابع عشر ١٦٩٩م، حين انكسرت الجيوش العثمانية أمام النمسا وروسيا، «ولقد اكتسبت اتفاقية كارلووفتز عام ١٦٩٩م خصائص جديدة للعلاقة القائمة بين الجانبين (العثماني والأوروبي)؛ إذ اتجهت الدولة العثمانية، التي بدأت تفقد أراضيها في أوروبا لأول مرة في تاريخها، بعد هذه الاتفاقية، إلى استراتيجية الدفاع لاسترجاع الأراضي التي خسرتها، بدلاً من استراتيجية التقدم إلى داخل أوروبا، وأصبح حصار (فيينا) نقطة تحول في تاريخ أوروبا، ولعب دورًا مهمًا في تكوين الفكر والوعي الأوروبي من خلال الائتلاف الذي تم تشكيله ضد الدولة العثمانية في هذه المرحلة»[2].

ولم تتوقف الهزائم السياسية والعسكرية عند هذا الحد الزمني، وإنما تواصلت حتى السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية التي صاحبت أيام الحرب العالمية الأولى، التي استغلتها أوروبا في احتلال معظم أراضي الدولة العثمانية، وبالأخص منطقة البلقان وشمال إفريقيا وبلاد الشام والأناضول، فقد استغلت أوروبا، وبالذات بريطانيا وفرنسا، الاضطرابات الداخلية في الدولة العثمانية وضعفها الخارجي في السيطرة على أراضيها السابقة، لعزل هذه الأقطار عن قيادتها المركزية في اسطنبول، وقسمت بريطانيا وفرنسا هذه الأراضي تحت مسميات الاستعمار والوصاية الخارجية[3]، أو الاتفاقيات الجانبية التي صنعت الأقطار أو الدول الإسلامية الحديثة، والتي جعلت ضمن مشاريع التجزئة تخليًا عن الدولة العثمانية، بل إن بعضها ثار على الدولة العثمانية باسم الثورات القومية، وهم في الأصل من المسلمين الذين يؤمنون بشرعية الخلافة.

الدولة العثمانية واحدة من الدول التي وُلدت فتية في جسمها وعقلها، وكبرت بقبيلتها وأنصارها وشعبها، وتمسكها بدينها الصافي الذي كان يمثل عقلها الفعّال، فكبرت قوتها، حتى تحولت من إمارة صغيرة إلى إمبراطورية تهابها الدول العظمى، ثم بدأ الضعف يدب في جسمها، ويتعطل عقلها عن الفعل.

ومنذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن قام في البلاد الإسلامية التي كانت تحكمها الدولة العثمانية عشرات الدول السياسية التي تمثل جزءًا من مخلفات الحرب العالمية الأولى، ومن ضمن هذه الدول الجمهورية التركية الحديثة ومعظم الدول العربية، وهذه الدول تعاني من أزمات داخلية وخارجية هي من نتاج إسقاط الدولة العثمانية بطرق غير شرعية وغير مقنعة لتلك الشعوب المسلمة، فقد قامت بديلاً عن الدولة العثمانية الواحدة دول أو كنتونات سياسية أو دول طوائف تحمل عقولاً غير عقل شعبها المسلم، مما فرض على تلك الشعوب أن تثور على الأنظمة السياسية لتلك الدول باحثة عن حريتها وكرامتها، واستقلالها ووحدتها، وتطبيق القانون والدستور الذي تؤمن به وتختاره بقناعتها وإرادتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

(١) أغلو، الدكتور أحمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، ومراجعة: بشير نافع، وبرهان كوروغلو، مركز دراسات الجزيرة، قطر، والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص ٨٨.

(٢) أغلو، الدكتور أحمد داود، العمق الاستراتيجي، مصدر سابق، ص ٨٨.

(٣) محسن، شفيق، المسألة الشرقية: الامتيازات الأجنبية وتأثيرها في الإمبراطورية العثمانية، مجلة الاجتهاد، العدد (٤٤)، خريف ١٩٩٩م - ١٤٢٠هـ، ص ١٧٤.

مقدمة:

قامت بعض الدراسات الاجتماعية بتشبيه الدول بالكائنات البشرية وبالأخص بالإنسان، ولادة ونموًّا، وقوة وفتوة وشبابًا، ورجولة وكهولة، وهرمًا وموتًا[1]، فإذا صح هذا التشبيه، أو قبول افتراضه على أقل تقدير، فإن قياس الدول على الإنسان صحةً ومرضًا، صعودًا وهبوطًا، يقارب الصواب في تفسير أسباب انهيار الدول وسقوطها بدرجة كبيرة، وعليه فإن لحظة الولادة تتم عن خلق جديد للدولة، بخلايا وأنسجة وأعضاء وأجهزة تتمتع بالقابلية القوية للنمو، والنشاط والفاعلية من ناحية، وترتبط في عملها بالجهاز العصبي المنظّم لأعمالها جميعًا من ناحية أخرى، وبتعبير آخر عمل الجسم والعقل، وكلاهما له دور في قوة الإنسان إن كان في الجانب المادي أو الجانب المعنوي، فلا تغني قوة أحدهما عن قوة الآخر، بل كلاهما مكمّل للآخر، في التأسيس والوظيفة، والتمكين والتطوير، والبناء والتنمية المستدامة إلى أبعد مدى ممكن.

في هذا القياس فإن الدول تتكون من شقين؛ أحدهما جسمها المادي، والآخر عقلها المعنوي، جسمها متعدد المكونات في خلاياه وأنسجته وأعضائه وأجهزته من الأفراد والأسر والمجتمع وهياكل مؤسساته التي تنظّم المكونات الاجتماعية والمدنية وغيرها، وعقلها هو هويتها الفكرية والثقافية والأيديولوجية والعقدية والتي تعمل جماعيًّا عن طريق هيئات أو مجالس اجتماعية، واقتصادية، وسياسية وغيرها، والتكامل بينهما، أي بين جسم الدولة وعقلها يوجب أن يواصل الأفراد مد مجتمعهم بالأفكار النابضة بالحياة، وأن تقوم المؤسسات المعرفية والعلمية فيه بواجبها مثل أجهزة الجسم، بتفعيل كافة وظائفها المعرفية والعلمية والاجتهادية لتأمين الدولة بالعقل السياسي الفعّال، وإلا تحوَّل عقل الدولة السياسي إلى حالة من السكون والكسل والعطب، فلا يقوى بعدها على علاج ناجع، وهو ما يحل به من ضعف ومرض في هذا الجهاز أو ذاك، أو هذا النسيج الاجتماعي أو ذاك، وهكذا، فالدولة تضعف إما بتفكك أطراف جسمها، أو بتعطل عقلها عن قيادة جسمها.

ومحاولات تجديد الدول تتم بنفس الطريقة التي تعالج أمراض هذا النسيج أو العضو أو الجهاز أو ذاك، ومن أصعبها علاجًا إذا ما حل المرض بالجهاز العصبي مباشرة، أو فقد القدرة على العمل أو تم تعطيله عن العمل لسبب أو لآخر، وكما يتم تحريم تناول الخمر الذي يعطل عقل الإنسان عن العمل، فكذلك ينبغي تحريم كل مسكر ومعطل لعقل الدولة عن العمل، ومن أكثر ما يعطّل عقول الدول عن العمل: افتقارها إلى العلم والتفكير والاجتهاد، وركونها إلى التقليد والتراث، والأشد ضررًا أن يتحول عقل الدولة التراثي إلى معارض للعقلانية والتجديد الفكري والسياسي، وكأن خلايا الجسم قد فقدت قدرتها على المناعة الذاتية، فيسهل مهاجمتها بكل فيروس غريب، فيأخذ نخرًا وتخريبًا في الجسم، دون أن يجد قدرة ذاتية على مقاومة المرض أو الشفاء، فيؤول أمره إلى الموت في أول فرصة ينخر السوس الخشبة التي يتكأ عليها، فتسقط الدول بفعل ثورة داخلية أو عدوان خارجي لا تقوى الدولة المريضة على مقاومته.

والدولة العثمانية واحدة من الدول التي وُلدت فتية في جسمها وعقلها، وكبرت بقبيلتها وأنصارها وشعبها[2]، وتمسكها بدينها الصافي الذي كان يمثل عقلها الفعّال، فكبرت قوتها وتوسعت جغرافيتها وامتدت أطرافها، حتى تحولت من إمارة صغيرة إلى إمبراطورية تهابها الدول العظمى، ثم بدأ الضعف يدب في جسمها، ويتعطل عقلها عن الفعل، أو يتم الضغط عليه من الدول الأوروبية لتعطيله أو

(١) عويس، عبدالحليم، التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون، سلسلة كتاب الأمة، قطر، العدد (٥٠)، ذو القعدة ١٤١٦هـ، ص ٩٢.

(٢) انظر: كفادار، جمال، تكوّن الدولة العثمانية، ترجمة عبداللطيف الحارس، مجلة الاجتهاد، عدد رقم (٤١، و٤٢)، موضوع العدد: الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة من الإمارة إلى الإمبراطورية، السنة الحادية عشرة، شتاء وربيع العام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ص٥٧.

استبداله بعقل أوروبي وحداثة مقلدة للغرب، فكان التدخل الخارجي أحد أسباب ضعف الجسم والعقل معًا، فانهارت الدولة العثمانية بسبب ضعفها، وعدم قدرتها على علاج ذاتها، وبسبب الضغوط الأوروبية المتواصلة لإرهاق الدولة ثم الانقضاض عليها عسكريًا في الحرب العالمية الأولى والقضاء عليها، ومواصلة العمل الدءوب للحيلولة دون عودتها جسمًا واحدًا ولا عقلاً موحدًا، ومنذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن نجح الغرب الأوروبي في إدامة شروط الهزيمة على الأمة الإسلامية، وما تململ الأمة المسلمة من خلال صحواتها الإسلامية التركية والعربية في سبعينيات القرن العشرين الماضي، ومن بعده انطلاق ربيعها في تركيا عام ٢٠٠٢م، وفي العالم العربي عام ٢٠١١م إلا بوادر فجر جديد إن شاء الله.

أهمية بحث سقوط الدول (الدولة العثمانية نموذجًا):

لا تعيش الكائنات البشرية اليوم خارج نطاق الدول وحدودها القانونية وتابعيتها في المواطنة والجنسية وجواز السفر والانتماء الوطني أو القومي أو الديني، وعليه فلا يمكن لإنسان عاقل أن يبتعد عن حقوقه في الانتماء إلى أي بلد، ولا التخلي عن واجباته تجاه وطنه ودولته، وكذلك فإن مبعث راحته وسعادته أن يكون راضيًا عن مجتمعه، ومنتميًا إلى دولته، عن قناعة عقلية وإرادة حرة، وإلا فإنه يوهم نفسه بالسعادة الجسمية دون السعادة العقلية، فالانتماء الحقيقي للدول لا يكون إلا بالانتماء إلى الوطن وأرضه وشعبه أولاً، وفي نفس الدرجة والأهمية بل ربما أشد أن يكون الانتماء إلى عقل الوطن وحضارته وهويته الثقافية أو الدينية، وإلا وقع الانفصام بين عقل الدولة ومن ينتسبون إليها من أبناء الشعب وهم غير راضين عن عقلها ولا هويتها الفكرية ولا السياسية، كما وقع في تركيا بعد الحرب العالمية الأولى وقبل عهد حزب العدالة والتنمية، وبشيء مشابه حال مواطني الدول في بلاد الربيع العربي، التي لم تكن راضية عن عقل دولتها، ولا توجهاتها الفكرية العلمانية التي كانت تنتمي إلى عقل أجنبي وهوية حضارية مغايرة في كثير من مظاهر الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

لقد كان من أسباب انهيار هذه الدول أنها كانت تحمل عقلاً مغايرًا للعقل الجمعي لعقول مواطنيها، وبالتالي فإن إقامة الدول الناجحة ينبغي أن يكون بالتوجه إلى بناء عقل الدولة التي تحترم عقل الأغلبية من مكونات تلك الدولة، وإلا سارت على طريق الانهيار مرة أخرى، وهكذا فإن أهمية دراسة أسباب انهيار الدول هدفه إرشاد الشعوب إلى كيفية بناء الدول القوية والناجحة، وكيفية الحفاظ على الصالح منها من الأمراض الداخلية أو الاعتداءات الخارجية، وتأمينها بوسائل الوقاية الداخلية والحماية من الاعتداءات الخارجية، ما أمكنها القيام بذلك من وسائل وسبل وقدرات، فهل كانت الدولة العثمانية عند نشأتها تحمل هوية الأمة وعقلها، وتمثل قيادة إسلامية ترضى عنها شعوب الأمة الإسلامية.

أسئلة بحثية:

الأسئلة البحثية في مثل هذه الدراسة كثيرة ومتنوعة ومتفاوتة في أهميتها وصعوبتها وجرأتها وما يمكن أن يكون قابلاً طرحه كسؤال، فضلاً عن الجرأة والحرية في الإجابة عليه، ولو كان من باب الفرضية والاحتمال دون أن يكون من باب ما هو موضع اعتقاد أو التصديق به أو مجرد قبوله فقط، وحتى لا تذهب الأذهان بعيدًا فإن ما ليس محل سؤال إطلاقًا هو ثبات الإيمان بمصداقية الإسلام وثبات نصوصه الأصلية، فهي ليست محل نقاش بذاتها، وإنما ما هو محل نقاش وسؤال هو ما أنتجه المسلمون من مادة فكرية واجتهادية ومذهبية وأحكام سياسية هي ثمرة اجتهاد بشري، سواء في مادتها الفقهية في كتب الأحكام السلطانية كما هي عند الماوردي وأبو يعلى الفراء وابن أبي الدنيا أو غيرهم.



أو كانت في تجاربهـا العملية في الخلافة الأموية والعباسية والعثمانية، فقد تطورت أشكال الدولة في هذه العهود، مما يثبت أنها محل اجتهاد علمي وعملي هو محل تقدير واحترام بوصفه تراثًا إسلاميًا، ولكنه ليس ملزمًا في الاتباع مِن قِبل المسلمين في القرن الخامس عشر الهجري ولا بعده، فهو ليس من أصول الدين، وإنما من الخبرات التاريخية للمسلمين في عصورهم الماضية، كلٌّ بحسب ظروفه التاريخية المكانية والزمانية، وتحديات عصره، وتفاعلاته الخارجية، وقد نثير أسئلة بحثية في هذا البحث لا يتسع المجال لدراستها، أو لا تتسع القدرة لبحثها، ولكن إثارتها هو هدف بحد ذاته، فإثارة السؤال الصحيح والجريء لا يقل أهمية عن الإجابة ولو أتت متأخرة أولاً، ومن أكثر من باحث ثانيًا، ولا يخفى على أهل العلم أن السؤال نصف العلم، وهو كل الفلسفة، ومن الأسئلة التي نثيرها ونقارب الإجابة على بعضها:

السؤال الأول: دعا الإسلام إلى التجديد ولم يدعُ إلى التقليد، بينما التاريخ السياسي للمسلمين قائم على التقليد أكثر من قيامه على التجديد، وبالأخص في النظام السياسي (الخلافة) الذي امتد لقرون طويلة دون تجديد، فكيف أثّر ضعف التجديد على ضعف الحياة السياسية للمسلمين؟

السؤال الثاني: ما هو دور العقل السياسي القتالي على قيام الخلافة العثمانية وتوسعها؟ وكيف أثر على ضعفها؟ وهل كان يستند على رؤية دينية شرعية أم غير ذلك؟

السؤال الثالث: هل كانت الدولة العثمانية مدركة للتغيرات الدولية في كل عصورها، وبالأخص عصر حركات الإصلاح الديني في أوروبا؟ ومرحلة توجه أوروبا إلى تجديد نفسها وتحالفها ضد الدولة العثمانية؟

السؤال الرابع: هل ظهر من داخل الدولة العثمانية من يحذّرها من أمراضها الداخلية قبل أن يصفها الغرب بالرجل المريض؟ ولماذا كانت الدولة العثمانية بطيئة التغيير والإصلاح الدستوري؟

منهجية البحث:

يمتزج في هذا البحث المنهجية التاريخية مع المنهجية التحليلية؛ لأن البحث في أحد أبعاده تاريخي

في تناوله لأمر قد وقع فعلاً، ولكنه أيضًا يتناوله من أجل العبرة والفائدة الفكرية والسياسية، ولذلك لا بد أن يصاحب المنهجية التاريخية مناهج أخرى، منها المنهجية الوصفية، التي تصف الواقع أيضًا وكيف وقع، وإضافة لذلك لا بد من المنهجية التحليلية التي تحلل وتفسر الأحداث علميًّا، ولكن من خلال وجهة نظر لا تقوم على التحيز الذي يلغي الموضوعية ولا يتمادى في تجريح ذاته في نفس الوقت.

إن الدراسات التي تناولت الدولة العثمانية من وجهة نظر قومية متعصبة قد ابتعدت كثيرًا عن الأمانة العلمية، سواء كانت تركية أو عربية أو أوروبية[1]؛ لأنها كُتبت بدافع تشويه الدولة العلية العثمانية، والإساءة إلى تاريخها وخلفائها، وقوانينها ودستورها، ولكن هذه الصورة آخذة بالتصحيح والزوال، فقد أخذت البحوث حول العثمانيين وإمبراطوريتهم تقدم جديدًا كثيرًا في التفاصيل بعد شيوع استعمال وثائق الدولة العثمانية وسجلاتها، والتي أظهرت حرصًا شديدًا لدى الدولة العثمانية على تسجيل وضبط دواوينها الرسمية، فهذه الدراسات الحديثة عن الدولة العثمانية تضيف منهجًا مهمًّا في تتبع تاريخ الدولة العثمانية بمراحلها التاريخية المهمة.[2]

إن الدراسات التي تناولت الدولة العثمانية من وجهة نظر قومية متعصبة قد ابتعدت كثيرًا عن الأمانة العلمية، سواء كانت تركية أو عربية أو أوروبية؛ لأنها كُتبت بدافع تشويه الدولة العلية العثمانية، والإساءة إلى تاريخها وخلفائها، وقوانينها ودستورها.

وحيث إن الحديث عن أسباب انهيار الدولة العثمانية هو المحور الرئيس في هذه الدراسة فإنه سوف يتم تناول أسباب سقوط الدول، والدولة العثمانية نموذجًا في عدة نقاط أساسية، منها الحديث عن دوافع التأسيس التاريخي للإمارة، وعوامل تكوين الدولة العثمانية، وأثر الإسلام في نهضة الدولة وتحمل الدولة العثمانية قيادة الأمة الإسلامية، وامتلاكها للرؤية الحضارية التي توظّف الأمة في حمل رسالتها الحضارية الإسلامية، وتوفر دواعي تنظيم العثمانيين للدولة داخليًّا، وإداريًّا وعسكريًّا، وأسباب قوتها الذاتية، وأسباب ضعف الدولة الداخلي، ودور ممانعة التجديد في القضاء عليها، والإصلاحات الداخلية، والتنظيمات والمؤامرات الخارجية، وهل كان للعرب دور بارز في الدولة العثمانية، والتوأمة المستقبلية بين الربيع التركي والعربي تجديدًا للأمة الإسلامية ونهضتها المنشودة.

نشأة الدولة العثمانية:

لم تكن الدولة العثمانية الدولة الإسلامية الأولى التي تقوم على أساس إيمانها بعقيدة الإسلام وتطبيقها لشريعته وحملها لرسالته، فمنذ أن بعث النبي عليه الصلاة والسلام قامت الأمة المسلمة بتأسيس دولة المدينة المنورة في العهد النبوي أولاً لمدة عشر سنوات، ثم إقامة دولة الخلافة الراشدة لمدة أربعين عامًا، من عام (١١ ـ ٤٠هـ / ٦٣٢ ـ ٦٦١م)، وقد كانت مشروعية الخلافة الراشدة امتدادًا لمشروعية الدولة الإسلامية في العهد النبوي أولاً، وعلى أساس اجتماعات الشورى في سقيفة بني ساعدة، وما جرى فيها من مباحثات سياسية ضمن شروطها التاريخية في ذلك العصر، وخروج الاجتماع في إقرار خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، إلى نهاية عهد الخليفة الراشد الخامس الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

وبعد الخلافة الراشدة قامت الخلافة الأموية، واستمرت نحو تسعة عقود من عام (٤٠ ـ ١٣٢هـ / ٦٦١ ـ ٧٥٠م)، وقد قامت الخلافة الأموية مستمدة مشروعيتها من معاهدة الصلح التي تمت بين الخليفة

(١) الأستاذ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص ١٦.

(٢) انظر: السيد، رضوان، العثمانيون والدراسات الحديثة، بحث في مجلة الاجتهاد، العددان: (٤١ و ٤٢)، بيروت، شتاء ربيع العام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، ص ٦.

الحسن بن علي والخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان في العام الذي أطلق عليه عام الجماعة، أما الدولة العباسية فقد قامت مستمدة مشروعيتها من ثورة شعبية إسلامية قضت على الدولة الأموية، وبدعوى تصحيح مسار الأمة الإسلامية ثانيًا[1]، واستمر حكم الدولة العباسية من عام (١٣٢ ـ ٦٥٦هـ حتى عام ٧٥٠ ـ ١٢٥٨م)، أي حتى قتل التتار بإمرة هولاكو خان آخر خلفاء بني العباس في بغداد؛ حيث قتلوا الخليفة العباسي المستعصم وكل من قبضوا عليه من بني العباس والأمراء والعلماء في ٣٠ محرم سنة ٦٥٦هـ الموافق يوم الأربعاء ٦ شباط ١٢٥٨م، وبعد القضاء على الخلافة العباسية في بغداد وجد للخلفاء العباسيين اسم الخلافة في مصر من عام: (٦٥٩ ـ ٩٢٢هـ / ١٢٦١ ـ ١٥١٦م)، شريطة أن يبقى الحكم لسلاطين المماليك الذين كانوا يحكمون مصر في تلك المرحلة، فبايع الملك الظاهر المملوكي بايع الخليفة العباسي الإمام أحمد بن أبي بكر بن المسترشد بن المستظهر سنة ٦٦٠هـ وصارت القاهرة مقر الخلفاء العباسيين إلى أن انتقلت إلى العثمانيين في سنة ٩٢٣هـ.

هذا المشهد في إحياء الخلافة العباسية ربما كان يمكن أن يتحقق مرة أخرى بعد ضعف دولة المماليك، وبالأخص إذا كانت القوة الناشئة الساعية لتحمل مسئوليات الأمة الإسلامية من غير العرب ومن غير قريش؛ لأن أحد شروط الخلافة أن يكون الخليفة من قريش، وهذا رأي جمهور الفقهاء باستثناء المذهب الحنفي الذي لا يشترط القرشية في الخلفاء، وهذا ما اضطر المماليك لإحياء الخلافة العباسية ومبايعة خلفائها على الخلافة دون السلطنة في مصر، فلما ضعفت دولة المماليك كان لا بد أن يحمل الراية الإسلامية من يؤمن بالإسلام، ويستطيع حفظ بيضته وحماية المسلمين من الضعف الداخلي، ومن العدوان الخارجي مرة أخرى.

قبل هذه المرحلة كان القائد أرطغرل بن سليمان شاه التركي يقود إحدى القبائل التركية النازحة من سهول آسيا الغربية إلى بلاد آسيا الصغرى في معارك عديدة حقق فيها انتصارات كبيرة، منها ما كان في نصرة إحدى إمارات الدولة السلجوقية، وبالأخص إمارة علاء الدين السلجوقي سلطان قونية، فكافأ الأمير علاء الدين القائد أرطغرل التركي بإقطاعه عدة أقاليم، ولما توفي القائد أرطغرل عام ٦٨٧هـ / ١٢٨٨م عين الأمير علاء الدين أكبر أولاد أرطغرل مكانه وهو «عثمان» الذي يُعتبر مؤسس الدولة العلية العثمانية.

ومنذ تلك السنة حقّق القائد عثمان عدة انتصارات مهمة للملك علاء الدين السلجوقي فكافأه بأن أقطعه أراضٍ أكبر وقلاع أكثر، وأجاز له ضرب العملة، وأن يُذكر اسمه في خطبة الجمعة، وبذلك صار عثمان بك ملكًا بالفعل لا ينقصه إلا اللقب.[2]

وفي سنة ٦٩٩هـ / ١٣٠٠م هاجم التتار مملكة قونية فوقف الأمير عثمان لصدهم، وفي تلك السنة توفي الملك السلجوقي علاء الدين، مما جعل الأمير العثماني يفرض سيطرته على تلك البلاد، ويعلن نفسه ملكًا على كل الأراضي المقتطعة تحت ملكه، وكان مقر ملكه مدينة يني شهر التي تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة بورصه، وبورصة هي المدينة التي سيكون لها أثر كبير في تقوية سلطان آل عثمان.

وما أن أعلن عثمان نفسه ملكًا حتى أرسل إلى جميع أمراء الروم ببلاد آسيا الصغرى يخيرهم بين ثلاثة أمور:

١- الإسلام.

٢- أو الجزية.

٣ - أو الحرب.

وهذا يثبت أن الملك عثمان الذي لقب نفسه «باد يشاه

(١) انظر: الخضري، الشيخ محمد الخضري بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية الدولة العباسية، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص ٨.

(٢) فريد بك، الأستاذ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: الدكتور إحسان حق، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ص ١١٨.

آل عثمان» أنه تحرك منذ إقامة ملكه على أساس رؤية إسلامية في الدعوة إلى الإسلام أو الجزية أو الحرب، وأنه كان لديه شخصية إسلامية قيادية وعالمة بأحكام دينها وسياسته الشرعية، وأنه يسير وفق أحكام الشريعة الإسلامية التي وضع أسسها فقهاء السير والسياسة الدولية من أصولها الشرعية في الكتاب والسنة النبوية وسير الخلفاء المسلمين، منها الإيمان الصادق، والاستقامة، والشجاعة، وحسن القيادة[1]، إضافة إلى أن الدولة العثمانية وقفت في وجه أعداء المسلمين؛ نظرًا لما كان يسود العالم الإسلامي - العثماني - من عداء للمسيحيَّة في أوروبا.[2]

وبالنظر إلى الانتصارات التي حققها؛ فإن ذلك يُعتبر دليلاً على أن الأمة قد التفت من حوله، وأنها ساندته في تحقيق الانتصارات وتسليم القيادة له، أي أن انطلاقته كانت انطلاقة إسلامية وشرعية، هذه الانطلاقة الممزوجة بين آل عثمان والدين كان يدركها كل سلاطين وخلفاء آل عثمان، حتى قال الخليفة عبدالحميد قولته المشهورة: «إن الذي رفعنا في الوجود هو حبنا لديننا».[3]

وكان الجواب على رسالته لأمراء الروم أن أسلم بعضهم، وانضم إليه آخرون، ومن قاتلوه انتصر عليهم، وكان قائد جنده ولده الثاني القائد العسكري أورخان.

وعند وفاة الملك عثمان شاه أوصى بالملك لابنه أورخان الذي أطلق عليه أورخان الأول، وذلك في ٢١ رمضان سنة ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م، وكان من أعماله تولية أخيه الأكبر منه منصب وزارة المملكة التي تُعنَى بالشئون الداخلية، وعمل هو على تقوية الجيش العثماني وتجديده؛ ليكون ولاؤه للدولة العثمانية دون منازع قبلي أو عشائري أو غيره، فاختار في تأسيس الجيش الشباب الصغار ورباهم تربية إسلامية وعسكرية، وأطلق عليهم اسم الجيش الجديد الذي ترجمته بالتركية بالانكشارية، وميزته أنه جيش عقائدي ديني ولاؤه للخليفة أولاً، ويبقى في معسكراته ثانيًا، فلا ينفرط عقده بعد المعارك والحروب كما كان حال المقاتلين من قبله، فكان هذا الجيش من أهم العوامل في استقرار ودوام الدولة العلية العثمانية في مراحلها الأولى، وبقيت الجيوش الانكشارية على نظامها القديم حتى ساء دورها في الحياة العثمانية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، حتى قام السلطان محمود الثاني بحلها بعد أن قتل المسيئين من قادتها، وكان ذلك بتاريخ ١٠ من ذي القعدة ١٢٤١هـ ـ الموافق ١٦ من يونيو ١٨٢٦م.[4]

ومن الأعمال المهمة التي قام بها السلطان أورخان الأول فتوحاته القوية في بلاد آسيا الصغرى وإسقاطه لنفوذ الروم في بلاد آسيا، وكان لحسن معاملته الأهالي ومنحهم الحرية الدينية والاقتصادية أثره البالغ في استقرار ملكه في تلك البلاد، كما ضم عدة ولايات قريبة منه؛ وذلك لما اشتهر عنه مِن لين وحسن معاملة لغير المسلمين، وعمل على استتباب الأمن وانتشار العمران فأضاف بذلك خيرات السلم إلى فتوحات الحرب.

وكان من المحاولات المهمة في عهده محاولته نجدة أمير القسطنطينية واسمه «جان باليولوج» الذي استنجد به سنة ١٣٥٥م ضد ملك الصرب «دوشان» الذي كان يهدد باحتلال القسطنطينية، وقبل وصول الجيوش العثمانية إلى القسطنطينية مات ملك الصرب دوشان، فتوقف تحرك الجيوش العثمانية نحو القسطنطينية، ولكن هذا التحرك العثماني نحو القسطنطينية لم يوقف تحركهم للسيطرة على الشواطئ الأوروبية القريبة من القسطنطينية،

(١) انظر: كفادار، جمال، ظهور الدولة العثمانية في الدراسات التاريخية المعاصرة، ترجمة: عبداللطيف الحارس، بحث في مجلة الاجتهاد، العددان: (٤١ و ٤٢)، مصدر سابق، ص ١٠.

(2) BERKES, Niyazi: art. Ibrahim Muteferriqa EI (2) Vol. 3.p.1021.

(٣) السلطان عبدالحميد، مذكراتي السياسية، إعداد: إصدارات Dergah، اسطنبول ١٩٩٩م، ص ١٣١.

(٤) انظر: الأستاذ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص ١٢٤.

ومحاصرتها برًا وبحرًا حتى مجيء اللحظة المناسبة لفتحها.

كانت الدولة العثمانية في مرحلة صعود كبير في السيطرة العسكرية وفي التنظيم الداخلي والفتوحات الخارجية، فكانت مدة حكم أورخان الأول من الفترات المهمة لتأسيس الدولة العلية العثمانية، وكان رجلاً غازيًا قويًا وحكيمًا حَسَن المعاملة مع الآخرين، فلما توفي سنة ٧٦١هـ / ١٣٦٠م انتقل الملك إلى ابنه السلطان مراد الأول، وكان من فاتحة أعماله فتحه لمدينة أنقرة.

وقد تم فتح مدينة أدرنة سنة ١٣٦١م، ولأهمية موقعها الجغرافي ووجودها على ملتقى ثلاثة أنهر نقل إليها السلطان تخت المملكة العثمانية، واستمرت عاصمة لها إلى أن فُتحت مدينة القسطنطينية سنة ١٤٥٣م، وفتح أيضًا مدينة «فيلبة» عاصمة الروملي الشرقية، وفتح القائد أفرينوس بك مدينتي «وردار» و«كلجمينا»، باسم سلطان العثمانيين.

أسباب نشأة وتوسع الدولة العثمانية:

لقد كان لظهور ونشوء وتوسع الدولة العثمانية عدة أسباب، منها:

١- موقع ولاية عثمان الذي شكّل ميزة فريدة، فقد عمل العثمانيون المؤسسون على تسخير الظروف التي وُجِدوا فيها بطرق معينة ساعدتهم على تحقيق قوتهم وقدرهم.

٢- سياسة المحافظة على وحدة الإمارة، وخاصة عند انتقال السلطة تحت زعامة وريث واحد.

٣- اتباع العثمانيين منطق المركزية.

٤- الطريقة التي اتبعها بناة الدولة في تغييرهم الناجح لشبكة تحالفاتهم مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى.(١)

شعور ملوك أوروبا بمخاطر العثمانيين بعد محاصرة القسطنطينية:

بعد أن فتح القائد أفرينوس بك مدينتي «وردار» و«كلجمينا»، باسم سلطان العثمانيين، وصارت مدينة القسطنطينية محاطة من جهة أوروبا بأملاك آل عثمان، وفُصلت عن باقي الإمارات المسيحية الصغيرة، التي كانت شبه جزيرة البلقان مجزأة بينها وصارت الدولة العلية العثمانية متاخمة لإمارات الصرب والبلغار وألبانيا المستقلة.

بعد محاصرة القسطنطينية أدرك الملوك المسيحيون المجاورون للدولة العلية العثمانية خطورة الموقف، وطلبوا من البابا (أوربانوس) الخامس أن يتوسط لدى ملوك أوروبا الغربيين ليساعدوهم على محاربة المسلمين، وإخراجهم من أوروبا؛ خوفا من امتداد فتوحاتهم في أوروبا، فاستجاب البابا لهم.

عند ذلك أدرك الملوك المسيحيون المجاورون للدولة العلية العثمانية خطورة الموقف، وطلبوا من البابا (أوربانوس) الخامس أن يتوسط لدى ملوك أوروبا الغربيين ليساعدوهم على محاربة المسلمين، وإخراجهم من أوروبا؛ خوفًا من امتداد فتوحاتهم في أوروبا، فاستجاب البابا لهم، وكتب إلى جميع ملوك أوروبا بالتأهب لمحاربة المسلمين، وحرّضهم على محاربتهم محاربة دينية؛ حفظًا للدين المسيحي.

وهكذا يظهر الخطر الأكبر على الدولة العثمانية وهو التهديد الأوروبي المسيحي، الذي تنبه منذ وقت مبكر لمخاطر قيام الدولة العلية العثمانية على حدود أوروبا، وسعي العثمانيين في تلبية المساعدات العسكرية لكل من يطلبها من ملوك أوروبا على منافس آخر له، طالما كان في ذلك نصر لضعيف، أو رفع ظلم أو غيره، أي أن الروح العدوانية الأوروبية للدولة العثمانية قد

(١) انظر: كفادار، جمال، تكوين الدولة العثمانية، ترجمة: عبداللطيف الحارس، بحث في مجلة الاجتهاد، العددان: (٤١ و ٤٢)، مصدر سابق، ص ٥٨.

انطلقت منذ القرن التاسع الهجري الموافق للقرن الرابع عشر الميلادي، حتى إن ملك الصرب الذي جاء بعد دوشان وهو الملك (أوروك) الخامس الذي لم ينتظر مساعدة ملوك أوروبا تلبيةً لنداء البابا السابق ذكره، وهاجم مدينة أدرنة عاصمة الممالك العثمانية، ولكنه رُدَّ مدحورًا خاسرًا، وكان ذلك سنة ٨٦٦هـ الموافق ١٣٦٣م.

في هذه المرحلة أخذت بعض الدول الأوروبية تمد يد الصداقة للدولة العلية العثمانية، ومنها دولة (راجوزه) التي تعرف اليوم جمهورية دوبرفنيك وتقع على شاطئ البحر الأدرياتيكي، فقد أرسلت إلى السلطان مراد سفراء وقعوا معه على معاهدة صداقة وحسن علاقات تجارية بينهم وبين العثمانيين، تعهدوا خلالها بدفع جزية سنوية قدرها ٥٠٠ دوكا ذهبًا، وكانت هذه المعاهدة أول معاهدة أمضيت بين الدولة العثمانية والدول المسيحية في سنة ١٣٦٥م.

وبقيت الدولة العلية العثمانية في حالة حروب متواصلة مع مملكات أوروبا المسيحية، وتمكنت من التغلب على مملكات البلغار والروملي والأناضول والصرب، حتى قتل السلطان مراد خان على يد جندي صربي جريح غدر به، ثم قُتل الجندي على يدي العسكر الانكشارية، ثم ما لبث أن مات السلطان مراد خان على أثرها، وكانت وفاته في ١٥ شعبان ٧٩١م الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٣٨٩م.

أسباب ضعف الدولة العلية العثمانية:

١- أثر الحروب المتواصلة ضد العثمانيين على ضعفها الاقتصادي:

لقد اعتبر عدد كبير من المؤرخين أن الدولة العثمانية كانت دولة عسكرية بامتياز ، «لقد كان للغزوات التخومية الأولى خاصة، تأثيرها على الوجود التاريخي للدولة، طوال ستة قرون: مسار فتوحاتها الديناميكية، ونظامها العسكري الأساس، وسيطرة الطبقة العسكرية داخل إمبراطورية تعايشت فيها بنجاح عناصر إثنية - ثقافية ودينية متفاوتة - إن المجتمع الذي قام على هذه العناصر اتبع تقاليد الإمبراطورية الإسلامية الأولى، إلا أن بعض مظاهره الأكثر تفردًا، كانت في الواقع من إنجاز العثمانيين أنفسهم».[١]

وفي تقديرنا أن مواصلة الدولة العلية العثمانية القتال العسكري، وبالرغم من كونه في أحد أبعاده كان من أسباب قوة الدولة واتساعها جغرافيًا، إلا أنه كان في بُعده الآخر مرهقًا لجسمها الداخلي، أي مرهقًا لشعبها وجندها واقتصادها، فقد كانت الدولة تُقطع قادتها العسكريين وجندها قطعًا من الأراضي التي تملكها وتحت أيديهم؛ لتكون لهم معونة على العيش والاستعداد للقتال حين الطلب فيما أطلق عليه نظام التيمار بالتركية، وهكذا تحولت مدخرات الشعب والجند وتيماراتهم رهن خوض الدولة المعارك والحروب وصد الأعداء، وفي ذلك إرهاق اقتصادي للدولة، فضلاً عما قد يحققه من خلل اجتماعي، أو ظلم لقطاعات كبيرة من المواطنين الذين يعملون في هذه التيمارات مقابل ضرورات عيشهم وحياتهم فقط.[٢]

مواصلة الدولة العلية العثمانية القتال العسكري، بالرغم من كونه في أحد أبعاده كان من أسباب قوة الدولة واتساعها جغرافيًا، إلا أنه كان في بُعده الآخر مرهقًا لجسمها الداخلي، ومرهقًا لشعبها وجندها واقتصادها.

وقد استمر حال الدولة العلية العثمانية على هذا الحال في تطبيق أحكام الدين في الداخل، وحماية بيضة الإسلام مع الخارج على نفس الطريقة الجهادية، فحكم السلطان الغازي بايزيد خان الأول،

(١) انظر: إينالجك، خليل، الدولة والرعايا، ترجمة: عبداللطيف الحارس، بحث في مجلة الاجتهاد، العددان: (٤١ و ٤٢)، مصدر سابق، ص ٨١.
(٢) انظر: إينالجك، خليل، الدولة والرعايا، مصدر سابق، ص ٩٩.

وأغلب مدة حكمه بين السلم والحرب مع ملوك أوروبا، إضافة إلى محاولة القضاء على المناوشات الداخلية التي كان يفتعلها بعض الأمراء الداخليين أملاً بالاستقلال عن الدولة العلية العثمانية، دون أن يكون من نصيبهم إلا الخسارة تلو الأخرى، وبعد موت السلطان بايزيد وقعت الفوضى وتجزأت الدولة إلى عدة إمارات صغيرة، وهذه الخلافات الداخلية سواء كانت من داخل أسرة آل عثمان أم من خارجها كانت من أسباب ضعف الدولة وطمع الأعداء بها.

لقد كانت منطقة البلقان الخاصرة المؤلمة للدولة العلية العثمانية، فعلى الرغم من سيطرة الدولة العلية العثمانية على معظم أراضيها إلا أنها كانت منطقة حرب متواصلة باستثناء مناطق معدودة مثل البوسنة التي استقر فيها حكم المسلمين دون اضطراب وقتال وجبهات غلبة أو هزيمة، وذلك أن الدولة العثمانية لم تعمل على إدخال الشعوب البلقانية في نور الإسلام، ولم تجدد في بيان رسالة الإسلام للشعوب الجديدة التي احتكت بها، أو ضمتها إلى مملكتها، واكتفت بالاتفاقيات التصالحية والسلمية، التي لم توقعها تلك الدول المسيحية إلا في لحظات الضعف والهزيمة بينما كانت تنقضها بفتوى من البابا أو مندوبيه لملوك أوروبا في حالة القوة والتمكين، بحجة أن عدم رعاية الذمة والعهود مع المسلمين لا تعد حنثًا ولا نقضًا.[1]

وجاء السلطان الغازي محمد الثاني الفاتح، وهو فاتح القسطنطينية يوم ٢٠ جماد أول سنة ٨٥٧هـ الموافق ١٤٥٣/٥/٢٩م، فكان فتحه للقسطنطينية نصرًا عظيمًا للمسلمين حتى تم تسمية المدينة إسلامبول، أي تخت الإسلام أو مدينة الإسلام، وبقدر ما كان هذا النصر مبعث عز وفرحة للمسلمين إلا أنه كان مبعث قلق وتفكير وإعادة حسابات للأوروبيين المسيحيين، فأخذ البابا بيوس الثاني يسعى في تحريض الأمم المسيحية على محاربة المسلمين حربًا دينية.

ولعل فتح القسطنطينية والفتوحات التي تلتها قد مهّدت الطريق للدولة العلية العثمانية لدخول الدول العربية، وبالأخص مصر وبلاد الشام، وانتزاع ملكها من المماليك، فدخل العثمانيون مصر يوم الأحد ٢٥ رجب سنة ٩٢٢هـ - ٢٤ /١٥١٦/٨م، وعندئذ تنازل آخر الخلفاء العباسيين إلى السلطان سليم العثماني عن حقه في الخلافة الإسلامية، وسلمه الآثار النبوية الشريفة وهي البيرق والسيف والبردة ومفاتيح الحرمين الشريفين، ومن ذلك التاريخ صار كل سلطان عثماني أميرًا للمؤمنين وخليفة رسول الله اسمًا وفعلاً، وهذا يثبت مرة أخرى أن الدولة العثمانية كانت تدرك دورها التاريخي في الامتداد الصيروي للأمة الإسلامية، وأنها على خطى مسارها السياسي ومشروعيته الدينية من الخلافة الراشدة إلى الأموية إلى العباسية إلى العثمانية.

في ظل دولة الخلافة واصلت الدولة العلية العثمانية نفس السياسة الخارجية في حروبها العسكرية لأعدائها بل يمكن القول بأنها مع خلفائها السلطان الغازي سليمان خان الأول القانوني قد بلغت أوج قوتها، ولكن دون أن تتوقف عن حروبها الخارجية التي كانت تزيد في إرهاق الدولة سواء كانت نصرًا أو هزيمة، وهذا لغز كبير يحتاج إلى كثير من الدراسات عن أسباب مواصلة الدولة القيام بالحروب، وهي كانت في دور الدفاع المتواصل بما يتطلبه ملاحقة الأعداء في عقر دارهم والقضاء عليهم، أم كانت في مرحلة فتوحات إسلامية متواصلة لا تتوقف بسبب قناعة دينية أم ضرورة سياسية، تفرض الدولة من خلالها هيبتها الدولية، شأن كافة الدول العظمى عبر التاريخ القديم والحديث.

٢- تأثير المتغيرات الدولية على الدولة العثمانية ودواعي التجديد الذاتي:

وفي هذه المرحلة الزمنية ظهر الإصلاحي الديني الراهب الألماني الكاثوليكي «لوثر» يريد الإصلاح

(١) انظر: الأستاذ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص ١٥٦.

الديني في الكاثوليكية رافضًا النظام الكنسي والرهبنة وغيرها من عقائد المذهب الكاثوليكي، مطالبًا بالحجة على ذلك، فجادله البابا «ليون العاشر» وخالفه وطرده، ولكن دعوته الإصلاحية في الكنيسة الكاثوليكية نجحت وانتشرت في عدد من الدول الأوروبية، ولكن ما لا يعرف في هذا المجال هو دور علماء المسلمين في الدولة العثمانية من هذه الحركة البروتستانتية في حينها!!

ولكن المعلوم هو أن دخول الدولة العثمانية مستوى الخلافة العظمى لم يقم على تجديد في الأحكام السلطانية الإسلامية التي عرفت في المرحلة العباسية، بل بقيت مراسم الخلافة مشابهة لما كان في الماضي، بينما كانت مرحلة الانقطاع عن الخلافة العباسية في سقوطها على يد التتار وعودتها إلى السلطة العثمانية في القاهرة بحدود ثلاثة قرون، كان من الممكن بل من الواجب أن يتم التجديد في الفقه السياسي الإسلامي الذي يناسب الخلافة الإسلامية العثمانية في القرن العاشر.

بل عند النظر إلى المذاهب الفقهية التي كانت منتشرة عند الشروع بالخلافة الإسلامية العثمانية نجد أنها نفسها المذاهب الفقهية التي كانت منتشرة في البلاد الإسلامية قبل الخلافة العثمانية، وهذا يوحي بأن التجديد في الفقه كان نادرًا إن لم يكن معدومًا، وكان الاعتماد على المفتين وكتب الفتوى المذهبية، وبالأخص كتب المذهب الحنفي الذي تبنته الدولة العلية العثمانية، ودون تجديد في مرحلة الخلافة العامة وقيادتها للأمة الإسلامية كافة.

وربما يمكن القول بأن الخلافة العثمانية على عظمتها كدولة عظمى واكبت الحدث الدولي بكل مقوماته وأبعاده السياسية والعسكرية، وحققت النجاحات المتوالية في هذا المجال، وفرضت قوتها ودورها على المسرح الدولي، ولكنها لم تكن تواكب ذلك بالتجديد الرسالي الذي يصاحب حركة الفتوحات، على النمط الرسالي الذي واكب الفتوحات الإسلامية في القرون الأولى، وربما تكون هذه المسألة من القضايا التي تحتاج إلى دراسة واسعة ومعمقة في معرفة مكانة الرسالة الإسلامية مع الفتوحات العثمانية.

إن نسبة دخول الناس الأوروبيين الذين دخلوا الإسلام في ظل الفتوحات العثمانية هي قليلة جدًّا بالنظر إلى الجهود العسكرية التي بذلتها الخلافة العثمانية في عملية فتح تلك البلدان، وكأن الجهود الفكرية والاجتهادات الدينية لم تكن بنفس القدر أو التناسب مع الجهد العسكري المبذول، وقد يكون ذلك من أسباب ضعف الدولة في العصور التالية؛ لأنه أثَّر على ثبات الدولة في تلك البلدان فكريًّا، فوق إرهاقها في الفتوحات المتكررة لتلك البلدان؛ لأنها كانت ترتد على سلطان الدولة كلما سنحت لها الفرصة بذلك.

٣- استثمار أوروبا لضعف العثمانيين في اتفاقيات غير متوازنة:

كان من نتيجة الحروب المتواصلة أن ضعفت الدولة، واضطرت إلى عقد معاهدات سلام مع العديد من الدول الأوروبية، وكانت الدولة العثمانية إذا ما انتقلت من حالة الحرب إلى حالة السلم مع إحدى الدول الأوروبية؛ كان انتقالها مشروطًا باتفاقيات هدنة وسلام وامتيازات لرعايا الدولتين، ولكن درجة استفادة رعايا الدولة العثمانية منها كانت أقل، بل كان رعايا الدول الأجنبية يأخذون من هذه الامتيازات أسبابًا للتدخل في الشئون الداخلية للدولة العثمانية، ولا تتوقف هذه التدخلات حتى تنخر في جسم الدولة الضعف، وتنخر في عقلها الوهن، وهو ما وقع من نتائج معاهدة الدولة العثمانية مع فرنسا في الاتفاقية الموقعة بينهما في أوائل شهر فبراير سنة ١٥٣٦م، الموافق شهر شعبان ٩٤٢هـ، حيث تم الاتفاق بين المسيو «لافوري» سفير فرنسا والباب العالي وصدر به خط شريف، أي مرسوم ملكي أو سلطاني، وفيه يمنح الكثير من المزايا والامتيازات لرعايا ملك فرنسا النازلين بأراضي الممالك المحروسة.[1]

(١) انظر: الأستاذ محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص (٢٢٣ ـ ٢٢٩).

٤- الضعف الإداري:

وتحت ضغوط سعة الدولة، واتساع واجباتها نحو مواطنيها، وبالأخص في ضبط الأمور الإدارية والقانونية التي تنظم شئون دولة مترامية الأطراف، دخلت الدولة العثمانية في حاجة التنظيمات الإدارية والقانونية التي تنظم عمل الولايات مع مركز الدولة وغيرها، وتحت ضغوط هذه السعة الجغرافية والحربية توفر للدولة سعة في الثروة لم تعرفها من قبل، كل ذلك تطلب أن تتوزع المهام والمسئوليات الداخلية والخارجية، والتي كانت من قبل بيد الخليفة شخصيًا.

لقد عمد السلطان سليمان إلى نقل صلاحيات قيادة الجيوش في الحروب إلى قادته العسكريين دون أن يخرج هو بنفسه، وكذلك نقل صلاحيات إدارة الشئون الداخلية إلى منصب الصدر الأعظم دون أن يباشر ذلك بنفسه شخصيًا أيضًا، فأصبح ذلك من عادة الخلفاء من بعده، حتى أصبح القصر الملكي هو مقرهم الدائم إلا ما ندر، وترتب على ذلك كسل في دور الخليفة، وربما تبعه انهماك في الملذات التي لم يعرفها الآباء، فتحولت العديد من النعم إلى نقم على الخلفاء وحاشيتهم، وأصبحت من عوامل ضعف الدولة العلية العثمانية بعد أن كانت من عوامل قوتها وعظمتها.

٥ - اضطراب منصب الخلافة:

في ظل إحساس الأسرة الحاكمة بالعظمة التي هي فيها، تصبح لا تخشى على نفسها أسباب الانهيار؛ لأنها في مرحلة الاستقرار وضعف الأعداء لا تتحسس ولا تتجسس من أين تأتيها الأخطار، وإن أتت فلا تنظر إليها على أنها أخطار حقيقية!!

ومن الأخطار الحقيقية التي واجهت الخلافة العثمانية في هذه المرحلة: أن شخص الخليفة كان فوق كل شيء، وأنه كان يستمد قوته من منصبه وليس من ذاته، فليس ما يمنع أن يكون الخليفة صغيرًا في السن، بل دون سن البلوغ الجسدي، فضلاً عن أن يكون دون سن البلوغ العقلي، والتغطية على ذلك من قبل المساعدين والصدر العظم والوزراء والقادة العسكريين، فيتحول الخليفة من القائد القوي الأمر، إلى الخليفة الذي يحتاج إلى من يأخذ القرار عنه، ودوره محصور في توقيع الفرمانات السلطانية الشكلية، وإشباع الملذات الشخصية، وقبول الهدايا الدولية، وتلقي التهاني في الأعياد الدينية.

في ظل إحساس الأسرة الحاكمة بالعظمة التي هي فيها، تصبح لا تخشى على نفسها أسباب الانهيار؛ لأنها في مرحلة الاستقرار وضعف الأعداء لا تتحسس ولا تتجسس من أين تأتيها الأخطار، وإن أتت فلا تنظر إليها على أنها أخطار حقيقية!!

هذا كان حال العديد من الخلفاء في مرحلة هبوط الخلافة العثمانية منذ القرن العاشر الهجري، فالاضطرابات الداخلية على كرسي الخلافة تتكرر مع كل خليفة، واضطرابات الانكشارية وطمعهم يزداد سلبيًا، والحروب الجانبية تنهش في أطراف الدولة وتستقل عنها في حروب متوالية لا تهدأ ولا تلين.

ومن أخطرها حروب الدولة العثمانية مع شاه العجم في بغداد وتبريز، ومع الدولة الصفوية بعد ذلك، وحروب الخلافة مع الدول الأوروبية التي كانت تطالب في كل مرة بمزيد من الامتيازات التي تستخدمها في إضعاف الخلافة العثمانية أولاً، وفي تقوية شوكة أنصارها في داخل الخلافة ثانيًا، سواء كانوا من الرعايا الأوروبيين أو من أخذوا حق الوصاية عليهم من غير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم.

فما جاءت الحرب العالمية الأولى إلا والخلافة العثمانية منهكة القوى الداخلية، ومتفاوتة في درجة الاستعداد الحربي والعسكري في مقابل الدول الأوروبية التي أعدت لهذا اليوم عدته، فكانت فرصتها

التي لم تكن تحلم بها بإسقاط الخلافة الإسلامية، التي طالما قارعتها في حروب صليبية عديدة بشتى الأسماء والأوصاف والأماكن والأزمنة.

خاتمة: من لا يجدد لا يتجدد:

إن أهمية دراسة انهيار الدول تكمن في القدرة على النجاة من هذا الوقوع الدنيوي والأخروي، فلا تسقط دولة ولا يتم تداول حالها بين الناس، إلا بعد أن تكون قد دخلت في المخالفات الأخلاقية والمظالم الاجتماعية والاستبداد السياسي، بحيث يصبح استمرارها ثقيلاً على أهلها، فالعبرة الأولى: أن لا تقع الأمم فيما وقع فيه غيرها من أمراض السقوط والانهيار.

وعلى صعيد الدولة العثمانية خصوصًا؛ فإن من الأهمية أن يعلم المسلمون أنهم ليسوا خارج حركة التاريخ، وأنهم ليسوا فوق السنن الإلهية في تغيير الأقوام والأمم، صعودًا هبوطًا، فالقضاء على الدولة العثمانية درس ماثل أمام المسلمين، بأنهم والدول البشرية سواء، فلا دوام لمن يوقف التفاعل مع مستجدات عصره، ولا بقاء لمن يسبقه عدوه إلى مكامن القوة المادية وأسبابها المعرفية والعلمية والصناعية والتكنولوجية والعسكرية.

لقد كان سقوط الدولة العثمانية يجمع بين الأسباب الداخلية والخارجية، والاقتصار على أحدهما دون الآخر هو نوع من الابتعاد عن الحقيقة، فالدول القوية داخليًا لا تقوى الاعتداءات الخارجية على القضاء عليها ولو احتلتها عسكريًا؛ لأن جسمها وعقلها في توافق وتكامل يرفضان كل فيروس مرضي خارجي، وهذا ما تحقق للدولة العثمانية في عهودها الأولى، فقد تعرضت للاعتداءات الخارجية، ولكن قوتها الداخلية بين جسمها الشعبي وعقلها السياسي كان أقوى من أن تفتك به الأمراض، فقاومها وتغلب عليها، فلما استفحلت به الأمراض الداخلية، وركن إلى التقليد وعدم التجديد في جسم الدولة وفي عقلها، تمكن العدوان الخارجي من أن يحقق أهدافه بالقضاء على الدولة، فكان من أدوات العدوان الخارجي بعض أبناء جسم الدولة ممن كانوا غير راضين عن عقلها، ومن الذين حاولوا الإصلاح وتجديد البنّاء، ولكن تم مقاومة جهودهم في التجديد الذاتي.

لقد كانت محاولات الإصلاح في القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية أبطأ من حركة التاريخ ومن حركة سُنة التداول بين الناس، فكانت الغلبة للعدوان الخارجي البريطاني والفرنسي الذي انتصر في الحرب العالمية الأولى على دول المحور التي كانت الدولة العثمانية أحد المشاركين فيه، فتحول الانتصار العسكري إلى هدم لجسم الدولة بعد أن فقدت الدولة العثمانية فاعلية خلاياها وأنسجتها وأعضائها بسبب مرض عضال في جهازها العصبي وعقلها السياسي الذي ركن إلى ثبات الحركة التاريخية، ودون أن يعالج أمراض الأُسَر الملكية التاريخية.

إن من لا يجدد في فاعليته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والصناعية لا يتجدد في وجوده الداخلي، لا مع شعبه وأمته، ولا في حضوره الخارجي الدولي، ولا في حضارته التي تحاور الحضارات الأخرى أو تصارعها إن لزم الأمر، فمن لا يجدد لا يتجدد.

إن من لا يجدد في فاعليته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والصناعية لا يتجدد في وجوده الداخلي، لا مع شعبه وأمته، ولا في حضوره الخارجي الدولي، ولا في حضارته التي تحاور الحضارات الأخرى أو تصارعها إن لزم الأمر، فمن لا يجدد لا يتجدد.

معلومات إضافية

السلطان عبد الحميد الثاني ومحاولته لتحديث الدولة:

السلطان عبدالحميد هو السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية. تولى عرش الدولة وهو في الرابعة والثلاثين من عمره. إذ وُلد في ١٦ شعبان عام ١٢٥٨هـ (١٨٤٢م).

بيعته للخلافة وإعلان الدستور:

بويع بالخلافة بعد أخيه مراد، يوم الخميس ١١ شعبان ١٢٩٣هـ ٣١ أغسطس ١٨٧٦م. وكان عمره آنذاك أربعًا وثلاثين سنة.

تمردات وثورات في البلقان :

قام سكان الجبل الأسود والصرب بتحريض بلاد الهرسك للخروج عن الدولة العثمانية، وكان ذلك في عام (١٢٩٣هـ/١٨٧٦م)، واستطاع العثمانيون إخمادها، ورغب السلطان عبدالحميد في منع الدول الأوروبية من التدخل، فأصدر قرارًا بفصل القضاء عن السلطة التنفيذية، وتعيين القضاة بالانتخاب عن طريق الأهالي، والمساواة في الضرائب بين المسلمين والنصارى.

كما قامت ثورة البلغار في نفس الوقت الذي قام فيه نصارى البوسنة والهرسك بثورتهم بدعم من النمسا والدول الأوروبية وخاصة روسيا والبوسنة والهرسك، وتحرضهم على الثورة ضد العثمانيين. وعندما أنزلت الدولة العثمانية بعض الأسر الشركسية احتج البلغار على ذلك، فقاموا بثورة وساعدتهم روسيا والنمسا بالسلاح والأموال.

وقام الروس والألمان والنمساويون بدفع الصرب والجبل الأسود للقيام بحرب ضد العثمانيين، وكانت روسيا ترغب في توسيع حدودها من جهة بلغاريا، والنمسا تريد توسعة حدودها من جهة البوسنة والهرسك، ووعدت هذه الدول أمير الصرب والجبل الأسود بالدعم. وشرع الجنود الروس بالتدفق سرًا على بلاد الصرب، والجبل الأسود، وتمكنت الدولة العثمانية من الانتصار على الصرب وحلفائهم، فتدخلت الدول الأوروبية وطلبت وقف القتال وإلا فالحرب الواسعة.

الحرب الروسية العثمانية:

كانت روسيا ترغب في الوصول إلى المياه الدافئة؛ بسبب عوامل دينية واقتصادية وجغرافية، وقد نص (بطرس الأكبر) (١٦٢٧-١٧٢٥م) في وصيته للروس (في الفقرات التاسعة والحادية عشرة والثالثة عشرة) على ضرورة الصراع الحضاري ضد العثمانيين، إلى أن تنتهي الدولة العثمانية من الوجود.

معاهدة سان ستفانو ١٥ فبراير ١٨٧٨م (١٢٩٥هـ):

عُقدت هذه المعاهدة في ٣ مارس عام ١٨٧٨م. ووقعها «صفوت باشا» عن الدولة العثمانية وهو يبكي. وكان لا بد بالضرورة أن تحتوي هذه المعاهدة على شروط مجحفة بالدولة العثمانية.

قدم المندوب الروسي شروطًا مسبقة، وطلب التوقيع عليها مباشرة وإلا تتقدم الجيوش الروسية وتحتل استانبول، ولم يكن للعثمانيين من خيار سوى التوقيع.

مؤتمر برلين (١٣٠٥هـ/١٨٨٧م):

حضر ذلك المؤتمر الدول الكبرى (إنجلترا، فرنسا، ألمانيا والنمسا) ، وجرى البحث خلال هذا المؤتمر في تعديل معاهدة سان ستفانو التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية، وذلك لمعارضة الدول المعنية لهذه المعاهدة لأنها لا تتفق مع مصالحها الاستراتيجية.. واتفق المؤتمرون على تعديل معاهدة سان استفانو وعقدت معاهدة.

وكان المستشار الألماني بسمارك هو الذي دعا إلى عقد المؤتمر خشية أن يؤدي تصدي بريطانيا إلى روسيا إلى نشوب حرب أوروبية عامة وتهديد الاتحاد الألماني الذي جاهد كثيرًا من أجل قيامه، فإنه دعا الدول العظمى إلى المؤتمر في برلين لمراجعة صلح سان استفانو وتسوية نتائج الحرب التركية الروسية.

وهكذا فإن مؤتمر برلين من المعالم البارزة لتدهور الإمبراطورية العثمانية التي أرغمت على التنازل عن مساحات واسعة من أملاكها.

الجامعة الإسلامية:

لم تظهر فكرة الجامعة الإسلامية، في معترك السياسة الدولية إلا في عهد السلطان عبدالحميد، وبالضبط بعد ارتقاء السلطان عبدالحميد عرش الدولة العثمانية عام ١٨٧٦م.

كانت فكرة الجامعة الإسلامية في نظر السلطان عبدالحميد يمكن بها أن يحقق أهدافًا منها:

- مواجهة أعداء الإسلام المثقفين بالثقافة الغربية.
- محاولة إيقاف الدول الاستعمارية الأوروبية وروسيا، عند حدها.
- إثبات أن المسلمين يمكن أن يكونوا قوة سياسية عالمية.
- تأخذ الوحدة الإسلامية الجديدة دورها في التأثير على السياسة العالمية.
- تستعيد الدولة العثمانية، بوصفها دولة الخلافة، قوتها.
- إحياء منصب الخلافة.

مشروع خط سكة حديد الحجاز:

عمل السلطان عبدالحميد على كسب الشعوب الإسلامية عن طريق الاهتمام بكل مؤسساتها، وقد لعب دورًا مهمًا في مشروع سكة حديد الحجاز الممتدة من دمشق إلى المدينة المنورة، وهو بهذا المشروع الذي اعتبره السلطان عبدالحميد وسيلة من الوسائل التي أدت لإعلاء شأن الخلافة، ونشر فكرة الجامعة الإسلامية.

وأبدى السلطان عبدالحميد اهتمامًا بالغًا بإنشاء الخطوط الحديدية في مختلف أنحاء الدولة العثمانية؛ مستهدفًا من ورائها **تحقيق ثلاثة أغراض هي:**

١- ربط أجزاء الدولة المتباعدة، مما ساعد على نجاح فكرة الوحدة العثمانية والجامعة الإسلامية.

٢- إجبار تلك الولايات على الاندماج في الدولة والخضوع للقوانين العسكرية التي تنص على وجوب الاشتراك في الدفاع عن الخلافة.

٣- تسهيل مهمة الدفاع عن الدولة في أية جبهة من الجبهات التي تتعرض للعدوان.

وكانت سكك حديد الحجاز من أهم الخطوط الحديدية التي أُنشئت في عهد السلطان عبدالحميد ففي سنة ١٩٠٠م بدأ بتشييد خط حديدي من دمشق إلى المدينة إذ نشر السلطان على المسلمين في كافة أنحاء الأرض بيانًا يناشدهم فيه المساهمة بالتبرع لإنشاء هذا الخط، وقد افتتح السلطان عبدالحميد قائمة التبرعات بمبلغ (خمسين ألف ذهبًا عثمانيًا من جيبه الخاص).

وتبرع للمشروع الشخصيات المهمة في الدولة.

وكان مسلمو الهند أكثر مسلمي العالم حماسًا وعاطفة وتبرعًا للمشروع. وقد تبرع أمير حيدر أباد بالهند بإنشاء محطة المدينة المنورة في المشروع.

وكان أول قطار قد وصل إلى محطة سكة الحديد في المدينة المنورة من دمشق الشام يوم ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٠٨م، وكان بمثابة تحقيق حلم من الأحلام بالنسبة لمئات الملايين من المسلمين في أنحاء العالم كافة.

السلطان عبدالحميد واليهود

قام هرتزل بزيارة إلى القسطنطينية وذلك في حزيران عام ١٨٩٦م، ورافقه في هذه الزيارة نيولنسكي، الذي كانت له علاقة ودية مع السلطان عبدالحميد، ونتيجة لذلك فقد نقل بيولنسكي آراء هرتزل حول فلسطين ، وقد دارت محاورة بين نيولنسكي والسلطان عبدالحميد بعدها.

قام السلطان عبدالحميد بإرسال رسالة إلى هرتزل بواسطة صديقه نيولنسكي جاء فيها: (انصح صديقك هرتزل، أن لا يتخذ خطوات جديدة حول هذا الموضوع ، لأني لا أستطيع أن أتنازل عن شبر واحد من الأراضي المقدسة؛ لأنها ليست ملكي، بل هي ملك شعبي. وقد قاتل أسلافي من أجل هذه الأرض، ورووها بدمائهم؛ فليحتفظ اليهود بملايينهم. إذا مُزِّقَت دولتي، فمن الممكن الحصول على فلسطين بدون مقابل، ولكن إن لزم أن يبدأ التمزيق أولًا في جثتنا، فإني لا أوافق على تشريح جثتي وأنا على قيد الحياة).

المصادر:

١- الدولة العثمانية.. عوامل النهوض وأسباب السقوط، علي محمد محمد الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية - الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٢- اليهود والدولة العثمانية، د. أحمد نوري النعيمي، مؤسسة الرسالة دار البشير، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣- السلطان عبدالحميد حياته وأحداث عهده، محمد أورخان دار الأنبار للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.